التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 133 - الأرض العشرية هي التي أسلم أهلها عليها وأرض جزيرة العرب، والأرض الخراجية هي التي فتحت حرباً أو صلحاً ما عدا جزيرة العرب، والأرض العشرية يملك الأفراد رقبتها ومنفعتها. وأما الأرض الخراجية فرقبتها ملك للدولة ومنفعتها يملكها الأفراد، ويحق لكل فرد تبادل الأرض العشرية، ومنفعة الأرض الخراجية بالعقود الشرعية وتورث عنهم كسائر الأموال.

إقرأ في هذا العدد

- السواد لا يرتبط بعشرية بل بمنظومة عاجزة.
-مصر وإصدارات سندات الساموراي
-الدولة المدنية وتحديات الواقع
-تغير في المناخ بشأن العلاقات بين أمريكا وأوروبا
-جويلية 2026 صيف تونس الحارق الفاضح
-عودة الدفء بين الجزائر ومالي...

الأحد12 صفر 1448هـ | الموافق لـ 26 جويلية 2026 م | العدد 601 | الثمن 1000 مليم | ISBN 2382-2643

كلمة العدد

بين مسؤول الباجي الكبير، وغرف المرزوقي الخارجية، ماذا أخفى عنّا بقية رؤساء، حكمونا؟؟

من كان له بقية وهم من استقلال، فقد بدد وهمه من تولّى فينا " الصدارة العظمى "، فلينظر من سينتخب غدا!!

بعد زلة لسان الرئيس التونسي الراحل الباجي قائد السبسي، خلال افتتاحه الدورة 30 لـ "أيام المؤسسة" بسوسة في ديسمبر 2015، حين كشف عن تلقيه اتصالاً من "المسؤول الكبير" عاتبه فيه على الأزمة الداخلية لحزبه "نداء تونس" قائلاً له: "أنت موجود وهذا يحدث!"، وحتى بعد أن عمق زلته تلك بفضحه الوسط الرسمي المحيط به، حين تدارك سقطته، بأنهم يعرفون "المسئول الكبير" ذاك، مرّ الحدث وكأن شيئا لم يكن، وعدُّت الكارثة كإحدى ملَح السبسي و"شقاواته!!" المريب في الأمر حينها، هو صمت الأموات الذي ألجم الأوساط السياسية والفكرية، والتي عملت بشكل مريب على تجاهل الحادثة، على خطورتها، وعلى وأد الحديث في هذا الشأن.

إلا أن كرة "النار" التي ألقاها السبسي أبت حممها أن تنطفئ، حيث لم يعمل ذوي الرأي في البلاد على إطفائها، وتحديد الموقف من موضوع التدخل الأجنبي في بلادنا، فكان حديث الرئيس التونسي السابق المنصف المرزوقي، إلى قناة فرنسية هذا الأسبوع، عن البدائل التي تُعدّ في الغرف المغلقة خارج تونس، لمن سيحمها، ويتولى منصب الرئاسة فيها. إلا أنه لما راجعته المذيعة مستفسرة في أمر الغرف الخارجية التي تعد لمن سيرأس البلاد، تدارك موقفه بمناكفة سياسية، حين قال: " للأسف الشديد تونس فقدت استقلالها بعد الانقلاب"، ليعود مقرا بنسبية استقلال البلاد عنده، بقوله: "هو كان استقلال نسبي".

وأمام هذا التأكيد الذي ورد على لسان الرئيس الأسبق المرزوقي لما سبق ان كشفه الرئيس السابق السبسي من أن أمرنا ليس إلينا، يأتي بيان وزارة الخارجية التونسية في معرض الرد على حوار المرزوقي مع القناة الفرنسية، مكتفيا بإبلاغ السفيرة الفرنسية لدى تونس، احتجاجًها الرسميً، شديد اللهجة، على خلفية المقابلة، كأن الأمر متعلق بمارق عن القانون. إنه وإن وقع الإشارة إلى "المساس بسيادة الدولة التونسية"... فإن البحث في مسألة "حرية التعبير"، أو موضوع "تعمد تكرار مثل هذا المشهد في منابر إعلامية عمومية فرنسية لترويج مضامين تحريضية وافتراءات مفضوحة ضد الدولة التونسية"، لا يرتقي إلى الرد على خطورة ما ورد فيه من الإقرار بأن الدوائر الخارجية مع من شايعها في الداخل، هي التي تتولى تقرير من يحكم البلاد.

إن خطر التمادي في السكوت عن مثل هذا "الإقرار" التي يثبته الرسميون، حين يخدم مصالحهم الشخصية، والذي يعمل المخلصون لله ولرسوله وللمؤمنين على توعية الأمة على حقيقته، والتي ينأى الوسط السياسي، حكما ومعارضة، عن الزج بنفسه في زواريبها لمن أحطّ أنواع التضليل التي تمارس على الناس، وصدق الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- ،حين قال : "إذا سكت العالم تقية وتكلم الجاهل بجهله، فمتى يظهر الحق؟!"

التتمة في الصفحة الثالثة

تونس بين فكي الضغط الخارجي وصراع النخب...

ألم يئن الأوان للعودة إلى مشروع الأمة ؟

في مشهد سياسي متشابك، تتصاعد الأصوات داخل تونس وخارجها محذرة من "ترتيبات لتغيير النظام على شاكلة السيناريو السوري"، كما صرح مدير معهد لندن العالمي للاستراتيجية، مأمون فندي، الذي تحمل خلفيته الأكاديمية والبحثية في مؤسسات غربية مؤثرة وزناً يتجاوز التحليل النظري. ويتقاطع ذلك مع تصريحات الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي بأن "بدائل الرئيس سعيد تُعد في الخارج في غرف مغلقة"، وأن تونس "لم تعد دولة مستقلة"، في تناقض غريب مع خطاب الرئيس الحالي الذي يتهم بدوره "اللوبيات" و"الإملاءات الخارجية". هكذا، يلتقي الخصمان على تشخيص التدخل الخارجي، لكنهما يختلفان في تحديد الجهة والغاية، لتظل تونس رهينة صراع نخبوي يفتح الباب على مصراعيه أمام الأطماع الدولية والإقليمية.

قراءة في خلفية التحركات الخارجية

لا يمكن فهم ما يجري بمعزل عن إعادة ترتيب النفوذ في شمال إفريقيا. فتصريحات فندي، التي صدرت بالتزامن مع حملات إعلامية أجنبية مكثفة حول مستقبل تونس، تحمل دلالة استراتيجية: الحديث عن "سيناريو سوري" لا يعني تكرار التفاصيل، بل استنساخ أدوات تقويض الدولة: تفكيك المؤسسات، استغلال الانقسامات، والضخ الإعلامي الممنهج. وهذا ليس مجرد تحليل أكاديمي، بل أصبح خطاباً سياسياً متداولاً، وباتت تونس ـ في نظر الجميع ـ ساحة لتجاذبات القوى الكبرى، حيث تتداخل المصالح الأمنية (كملف الهجرة لأوروبا)، والاقتصادية (كشريان الغاز الجزائري)، والجيوسياسية (كالتوازنات الخارجية).

الصراع على الشرعية في الداخل

في الداخل، تتقاطع الصراعات السياسية مع ملفات الشرعية الدستورية والقضائية. ففي ركن، يقف راشد الغنوشي، رئيس البرلمان المعزول، بصفته المنتخب شرعياً وفق دستور 2014، والذي ظلّ يمارس دوره حتى بعد 25 جويلية 2021، معلناً "انعقاداً دائماً" للبرلمان، متحدياً تجميده. وإدانته الأخيرة بالسجن المؤبد منحته هالة "المظلوم الدولي"، خاصة بعد قرار أممي يدين احتجازه. وفي ركن آخر، يبرز رئيس الحكومة الأسبق هشام المشيشي، الذي كسر صمته بتصريحات نارية وصف فيها إجراءات 25 جويلية بـ"الانقلاب"، داعياً صراحة إلى "الإعداد لمرحلة ما بعد الرئيس قيس سعيد". وبين هذا وذاك، جاء العفو الرئاسي عن معارضين بارزين كالعياشي زمال ووديع الجريء، في قراءة تُفهم كاعتراف ضمني بضعف النظام وحاجته لتفكيك جبهة الخصوم. وهذه التطورات الثلاثة، رغم تنافرها، تشكل حلقات متصلة في مسلسل تفكيك شرعية النظام الحالي، وتمهيد أرضية لمرحلة انتقالية تراهن عليها أطراف خارجية بقوة.

السيناريوهات المطروحة والتحالفات الفاعلة

في خضم هذا التشابك، تبرز عدّة سيناريوهات لتغيير الوضع، تتراوح بين الدعم لشخصية بديلة (كالترويج لرجل الأعمال كمال الغريبي)، والانقلاب الصحي على غرار 1987، والوصاية الأمنية عبر نشر قوات إيطالية، والضغط لإجراء انتخابات مبكرة، وصولاً إلى سيناريو الفوضى الخلاقة. لكن السيناريو الأكثر ترجيحاً ليس انقلاباً مفاجئاً، بل ضغط ممنهج باتجاه حوار وطني وانتقال سياسي تدريجي، أي "الاستنزاف ثم الإطاحة"، عبر تعميق الأزمة الاقتصادية، وتكثيف الضغط الدبلوماسي والإعلامي، والإعداد لمرحلة انتقالية. هكذا، تجتمع الضغوط من الأعلى (أوروبا) لتؤمن مصالحها في الهجرة والطاقة ومن الأسفل (النفوذ الإقليمي) لتمرير تغيير تدريجي سعياً للحفاظ على استقرار المنطقة.

الثورة بين التحرر والارتهان.. أين الخلل؟

قد يبدو السؤال عن ماهية الثورات العربية وكأنه نقاش نظري، لكنه يظل جوهرياً لفهم المأزق الراهن. فثورة 2011 جاءت كاسرة لحدود سايكس بيكو ، حاملة مطالب الكرامة والعدالة وإنهاء الأنظمة البوليسية المتوارثة عن الاستعمار. لكن هذا المسار الواضح اصطدم بثلاث حقائق: تغييب البديل المؤسساتي الجاهز، والاختراق الطائفي والمناطقي الذي حوّل الصراعات إلى حروب بالوكالة، واستعادة الأنظمة زمام المبادرة عبر نموذج "العسكرة الجديدة". واليوم، وبعد خمسة عشر عاماً، لم يعد الشارع هو نفسه؛ فالإرهاق الوجودي جعل الأولوية للخبز والكهرباء لا للمشاريع السياسية،

التتمة في الصفحة الثالثة

إبراهيم تراوري: استعراض للقوة أم تزلف للصهاينة؟

في زمن كثرت فيه الأقنعة السياسيةً، قد يرتدي الخطاب ثوب الشجاعة وهو يبحث عن التصفيق في أماكن أخرى. وقد يرفع بعض الساسة راية "الحداثة" و"محاربة التطرف" لا ليقفوا أمام أجندة الإرهاب المُعولم ، بل ليصنعوا من هوية شعوبهم الإسلامية خصمًا سهلًا، ويقدموا أوراق اعتمادهم أمام عواصم تراقب من بعيد.

هكذا يمكن قراءة تصريحات الرئيس البوركيني إبراهيم تراوري الأخيرة حول الإسلام والعرب وطلاب الشريعة؛ تصريحات تُسقط القناع عن حاكم آخر من حكام المسلمين وتفضح دجله السياسي، حيث لم تُفهم على أنها مجرد مواجهة مع جماعات متطرفة، بل شكلت انزلاقًا خطيرًا من نقد الظاهرة إلى محاكمة الانتماء، ومن محاربة العنف إلى زرع الشبهة حول مكوّن حضاري وديني عاش في أفريقيا قرونًا طويلة. فلمصلحة من يعادي تراوري دين الأمة وعقيدتها، في بلد غالبيته من المسلمين؟ وكيف يمكن قراءة هذا التناقض الصارخ في المواقف لرئيس حاول في البداية الظهور كقائد قريب من المسلمين، مدافع عن مصالحهم، ثم هو الآن يعلن الحرب على الإسلام والمسلمين تحت غطاء مجابهة "الإسلام الراديكالي"، ضمن خطاء عدائي صريح؟ قال تعالى: (قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ).

فمن جهة، قام تراوري بمغالطة تاريخية كبرى حين اعتبر أن الأفارقة تعرضوا لأكثر من ألف عام من الاستعباد على يد العرب، مؤكدا أن "آخر سوق للعبيد لم يُغلق إلا عام 1962". ومن جهة أخرى، فقد أعلن عزمه وقف ابتعاث الطلبة البوركينيين لدراسة العلوم الشرعية في الخارج، والشروع في إعادة نحو 800 طالب يواصلون حاليا دراساتهم الإسلامية في عدد من الدول العربية. بل لوّح بإجراءات غير مسبوقة بحق من يرفضون العودة، محذرا من أن الإصرار على استكمال الدراسة في الخارج قد يعرّضهم لفقدان الجنسية البوركينية. كما هدد بتعليق عمل الأئمة الذين تستخدم خطبهم، بحسب السلطات، لنشر رسائل متطرفة، وجميعنا يعلم قدرة هذه الأنظمة على توسيع مفهوم التطرف خدمة لمصالح الأسياد.

إن تحويل طلاب الشريعة إلى عنوان للريبة هو ظلم للعلم وأهله، وهو منطق لا يختلف كثيرًا عن تلك النظرة الاستعمارية القديمة التي كانت ترى في ثقافات الشعوب عائقًا أمام إخضاعها وإعادة تشكيلها وفق زاوية النظر الغربية في الحياة.

التتمة في الصفحة الرابعة

كفاكم، باللّه، دجلاً وافتراءً!

الخبر:

صرح اردوغان خلال فعالية الذكرى العاشرة للمحاولة الإنقلابية : سنواصل مد يد العون لكل مظلوم و متضرر دامع العين انطلاقا من غزة الى لبنان و من الصومال الى سوريا و من اراكان الى السودان (المصدر: عربي 21بتصرف)

التعليق:

باللّه عليكم، كفوا عن ممارسة هذا الدجل السياسي والافتراء الفج! لقد سقطت أقنعتكم المهترئة وتكشفت عوراتكم منذ زمن بعيد. تتباكون على المظلومين والمنكوبين، وتدّعون مد يد العون لهم من غزة إلى لبنان، ومن الصومال وسوريا فقد أشبعتم الأمة خطابات عنترية جوفاء، وجعجعتم بوعودٍ كاذبة لم نرَ لها طحيناً على أرض الواقع. أين هي نخوتكم المزعومة طيلة سنوات الحرب الاستئصالية الشاملة التي شنوها على قطاع غزة؟ وأين غابت جيوشكم والعدو يوسع رقعة طغيانه ليعيث فساداً في لبنان؟ وأين أنتم من مأساة الشام وأهلها وهم يُذبحون على يد طاغية دمشق وأعوانه؟

التتمة في الصفحة الثالثة

بيان صحفي

25 جويلية مظهر من مظاهر فشل دولة الحداثة ولا خلاص إلا بإقامة الخلافة الراشدة.

يعتبر تاريخ 25 جويلية محطةً كاشفةً للأزمة العميقة التي تعيشها تونس منذ حقبة الاستعمار البغيض. فقد أثبتت دولة الحداثة، التي تقلبت بين الدكتاتورية والديمقراطية، أنها امتدادٌ للمنظومة التي أنشأها الاستعمار عقب هدم الخلافة، فارتبطت بمصالحه وشركاته الناهبة، إلى جانب إقصاء الإسلام عن الحكم والتشريع.

ويُعدّ غلاء المعيشة وانقطاع الكهرباء والماء شاهداً على هذا الفشل الاستراتيجي، رغم ما تزخر به تونس الخضراء من كنوز دفينة وثروات كبيرة وطاقات هائلة، لكنها بقيت نهباً للكفار، بدل أن تُسخَّر لخدمة أهل البلاد واستقلال قرارهم وتحقيق نهضتهم.

أيها الأهل في تونس: إن الصراع الدائر اليوم بين رئيس الدولة ومعارضيه لا يتمحور حول تغيير واقع البلاد أو معالجة جذور أزماتها، بل يقتصر على الصراع حول من يتولى الحكم داخل المنظومة نفسها. لذلك تكررت الأزمات، واستمرت أوضاع الناس في التدهور؛ فالأنظمة الوضعية، على اختلاف أشكالها، لم تنتج إلا الفقر والظلم والفساد، إلى جانب التراجع المستمر في الخدمات الأساسية. ومن ثم، فإن تغيير الحكام وحده لن يبدل واقع البلاد ما دامت الأسس التي يقوم عليها النظام باقية كما هي.

ومن هذا المنطلق، فإن التغيير الحقيقي المنتج لا يتحقق إلا بالانحياز إلى أهداف الثورة، وذلك بإسقاط النظام الوضعي بكل أشكاله وأركانه ورموزه، وإقامة حكم الإسلام على أنقاضه، من خلال بناء الدولة والمجتمع على أساس العقيدة الإسلامية، ورعاية شؤون الناس وفق الشريعة الإسلامية، واسترجاع ثروات الأمة وتحرير قرارها.

أيها الأهل في بلد الخضراء: إن حزب التحرير/ ولاية تونس، يستنفر طاقاتكم، لتعملوا معه لإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، لتطبيق الشريعة الإسلامية، ويجمع الأمة خلف مشروعه لأخذ قيادتهم، ويطلب النصرة من أهل القوة والمنعة ليجعل من تونس نقطة ارتكاز لدولة الخلافة تأسياً برسول الله ﷺ في إقامة دولة الإسلام الأولى في المدينة المنورة. وأمله بالله كبير أن يهيئ له من أهل القوة والمنعة من ينصرونه لتحقيق وعد الله سبحانه بالنصر والتمكين، وتحقيق بشرى رسوله ﷺ في الحديث الذي رواه الإمام أحمد: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنهَاجِ النُّبُوَّةِ».

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

مصر وإصدارات سندات الساموراي

لا مبالغة في القول إن مصر أفلست أو كادت بعد تجاوز دينها العام الخارجي حاجز 164 مليار دولار، وبلوغ دينها الداخلي أكثر من 15 تريليون جنيه. والمؤكد أنها باتت تواجه صعوبات متزايدة في طلب مزيد من القروض الربوية من المؤسسات الدولية، مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، إلا عبر تدخل أو تزكية من أمريكا، كما حصل في مرات سابقة. لذلك لجأتإلى البحث عن مقرضين، أو بتعبير أدق ممولين جدد غير الجهات التي اعتادت الاقتراض منها، فاتجهت إلى إصدار سندات الساموراي للحصول على تمويل أو قروض من اليابان.

وسندات الساموراي هي سندات دين تصدرها جهات غير يابانية داخل السوق اليابانية، وتكون مقومة بالين الياباني وخاضعة للقواعد التنظيمية المعمول بها في اليابان. ولذلك فهي تعد وسيلة تمويل تتيح للدول والشركات الأجنبية الوصول إلى المستثمر الياباني مباشرة. وفي الإصدار الأحدث، طرحت مصر سندات ساموراي مستدامة بقيمة 80 مليار ين ياباني (500 مليون دولار)، مع دعم من ضمان ائتماني جزئي من مجموعة بنك التنمية الأفريقي.

ويكتسب هذا الإصدار أهمية خاصة لأنه لا يتعلق بمجرد اقتراض جديد، بل يعكس توجهاً في إدارة الدين العام يقوم على تنويع أسواق التمويل، وتوسيع قاعدة المستثمرين، ومحاولة الحصول على تمويل أطول أجلاً وبشروط أفضل نسبياً. ومن هنا تظهر أهمية فهم طبيعة هذه السندات أولاً، ثم بيان الأسباب التي تدفع مصر إلى اللجوء إليها في هذا التوقيت.

حقيقة سندات الساموراي هي أنها أداة اقتراض شبيهة بأي سند سيادي أو مؤسسي، إلا أن خصوصيتها تكمن في ثلاثة عناصروهي: أن الجهة المصدرة غير يابانية، وأن السند مقوم بالين الياباني، وأن الإصدار يتم داخل السوق اليابانية وفق أطرها القانونية والتنظيمية. ولهذا السبب فهي تعدبوابة لدخول الأسواق اليابانية وجذب المدخرات المحلية هناك، وخصوصاً من المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار وشركات التأمين التي تبحث عن أدوات دخل ثابت متنوعة.

وعندما تصدرمصر هذا النوع من السندات، فإنها لا تقترض من السوق المحلية المصرية، ولا من سوق السندات الدولارية التقليدية فقط، بل تدخل إلى دائرة تمويل مختلفة من حيث العملة والمستثمرون وشروط التسعير. وقد جاء الإصدار المصري الأخير على شريحتين لأجل 5 سنوات و10 سنوات، وهو ما يوضح أن الهدف ليس فقط جمع السيولة، بل أيضاً توزيع آجال السداد على فترة زمنية أطول.

والسبب الأول في لجوء مصر إلى إصدار هذه السندات هو تنويع مصادر التمويل. فالدول التي تعتمد على مصدر واحد أو سوق واحدة للاقتراض تصبح أكثر عرضة لتقلبات أسعار الربا، أو تغير شهية المستثمرين، أو اشتداد الضغوط على عملة بعينها. بينما يتيح لها إصدار سندات الساموراي الوصول إلى شريحة جديدة من المستثمرين في اليابان، بعيداً عن التركيز الكامل على الأسواق الغربية أو أدوات الدين المقومة بالدولار.

والسبب الثاني هو إطالة متوسط عمر الدين. فحين تستطيع وزارة المالية إصدار سندات بآجال 5 و10 سنوات، فإنها تخفف نسبياً من ضغط الاستحقاقات القريبة، وتمنح نفسها مساحة أوسع في إدارة التدفقات النقدية وخدمة الدين العام. وهذه النقطة مهمة لمصر، لأنها تسعى إلى تأجيل الضغوط المالية المتراكمة وتخفيف أثر كرة الثلج الناتجة عن تزايد حجم الدين الخارجي والداخلي معاً.

والسبب الثالث هو السعي إلى خفض تكلفة التمويل أو تحسين شروطه. فوجود ضمان ائتماني جزئي من مجموعة بنك التنمية الأفريقي يقلل المخاطر المتصورة لدى المستثمرين، ويمكن أن يساهم في تحسين التسعير مقارنة بإصدار غير مدعوم. كما أن نجاح الإصدار في سوق منضبطة مثل اليابان يمنح إشارة إيجابية بشأن قدرة مصر على النفاذ إلى أسواق متنوعة، وهو ما قد يفيدها في الإصدارات اللاحقة أيضاً.

وبالنسبة إلى البعد المستدام في الإصدار المصري، فإن الأمر لا يقتصر على كونه إصداراً مقوماً بالين، بل إن السندات المعلنة وصفت بأنها سندات ساموراي مستدامة، أي أن حصيلتها ستوجه إلى مشروعات مؤهلة ضمن إطار التمويل السيادي المستدام في مصر. وهذا ينسجم مع اتجاه متزايد في أسواق المال العالمية، حيث بات جزء من المستثمرين يفضل أدوات تمويل ترتبط بمشروعات تنموية أو بيئية أو اجتماعية واضحة وقابلة للمتابعة. وهذا هو المعلن رسمياً من أجل تطمين الممولين، بينما يرى بعض المنتقدين أن هذه الأموال قد لا تخرج عن قنوات الفساد والمحسوبية والمشروعات الشكلية.

ومن الناحية المالية، ينتظر من هذا الإصدار أن يحقق لمصر عدة مكاسب مباشرة وغير مباشرة؛ أول هذه المكاسب هو الحصول على تمويل طويل الأجل بقيمة 80 مليار ين، بما يدعم احتياجات التمويل المرتبطة بالمشروعات المؤهلة ضمن إطار التمويل المستدام. وثانيها هو تحسين هيكل الدين عبر توزيع الاستحقاقات بين آجال متوسطة وأطول نسبياً، بدل تركز الضغوط في المدى القصير.

كذلك، فإن الضمان الائتماني الجزئي من مجموعة بنك التنمية الأفريقي قد يساعد في تقليص علاوة المخاطر المطلوبة من المستثمرين، وهو ما يعني تخفيف تكلفة الاقتراض مقارنة بحالات لا يتوافر فيها مثل هذا الدعم. أما الأثر غير المباشر فيتمثل في توسيع قاعدة المستثمرين الدوليين لمصر، وتحسين حضورها في سوق آسيوية كبرى، ما قد يفتح الباب لإصدارات لاحقة بعملات أو هياكل تمويل متنوعة. لكن هذه النتائج تظل مرتبطة بمدى جدية النظام في إنشاء مشروعات تنموية حقيقية قادرة على توليد دخل يساهم في تحسين الاقتصاد وخدمة الدين وسداده.

إن سندات الساموراي ليست مجرد تسمية مالية لافتة، بل هي أداة تمويل تسمح للدول غير اليابانية بالاقتراض من السوق اليابانية بالين الياباني، وهو ما يمنحها منفذاً إلى قاعدة مستثمرين مختلفة وشروط تمويل قد تكون مناسبة في ظروف معينة. وبالنسبة لمصر، فقد اتجهت إلى هذا الخيار لأنها تريد تنويع مصادر التمويل، وإطالة آجال استحقاق الدين، وتدبير تمويل طويل الأجل لمشروعات التنمية المستدامة، مع الاستفادة من الضمان الائتماني الجزئي في تحسين جاذبية الإصدار.

وبذلك يمكن القول إن إصدار مصر لسندات الساموراي يعكس توجهاً أوسع في السياسة المالية نحو استخدام أدوات تمويل متنوعة، وعدم الاكتفاء بالمسارات التقليدية، ومحاولة الموازنة بين الحاجة إلى التمويل من جهة، وتحسين إدارة الدين والمخاطر من جهة أخرى، مع ما يرافق ذلك من بحث مستمر عن مصادر تمويل لا تزال قادرة على منح الدولة هامشاً إضافياً للحركة رغم الأعباء المتراكمة.

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

السواد لا يرتبط بعشرية بل بمنظومة عاجزة.

الخبر:أمام أحد مقرات الشركة التونسية للكهرباء والغاز، تجمع عشرات المواطنين يحملون أوراق عدادات الكهرباء وفواتير الأجهزة المنزلية التي تعطلت بفعل الانقطاعات المتكررة للتيار. وبدت على الوجوه ملامح الغضب والحيرة، فيما كان الجميع ينتظر تقديم شكاوى والمطالبة بالتعويض عن خسائر تكبدوها خلال الأيام الماضية.

ولم تقتصر أزمة الصيف في تونس على الكهرباء، إذ سجلت مناطق عديدة انقطاعات متكررة في مياه الشرب بالتزامن مع الارتفاع القياسي في درجات الحرارة.

كما شهدت منطقة الهراهرة من ولاية القصرين احتجاجات شعبية و غلقا للطريق الوطنية رقم 13 بسبب انقطاع الماء و الكهرباء.

التعليق:

إن المدقق في الوضع في تونس و في العالم ككل يلمح عجزا كبيرا في إدارة الوضع و التأقلم وفق التغيرات المناخية فنحن اليوم أمسينا نعيش على تغير في أنماط الطقس و الفصول وهذا أصبح ملموسا من خلال تسجيل موجات حر غير مسبوقة و طويلة و ارتفاع درجات الحرارة بمعدلات قياسية و زيادة فترات الجفاف و ذلك نتيجة ظاهرة الإحتباس الحراري . وهذا ما ينعكس سلبيا خاصة على دول البحر الأبيض المتوسط ، فأمام زيادة عملية التبخر في البحار و الأنهار بمفعول الحرارة و أما ارتفاع حرارة مياه البحر فنحن سنعيش على وقع ظواهر جوية متطرفة كالعواصف و الفيضانات و الأعاصير و هذه المشاهد شاهدناها في الشتاء المنقضي في تونس و في العالم. ان ادارة هذه الكوارث يحتاج إلى فكر مستنير و عمل سديد و استراتيجية للتغيير و التأقلم مع هذا الوضع ففي الصيف تونس تشتكي العطش و في الشتاء قطرات من المطر تغرق البلاد.رغم ما شهدناه من أمطار غزيرة و بشائر امتلاء السدود أو على الأقل تحسن في مخزون السدود إلا أننا ككل صيف تشهده بلادنا نقص في التزود بالماء و الكهرباء بل هناك مناطق في تونس ما بعد الاستقلال بلا ماء صيفا و شتاء!!؟؟ فبلد كتونس بموقعها الاستراتيجي و خيراتها الباطنية و الطبيعية و مواردها البشرية عاجزة على توفير أبسط متطلبات العيش الكريم في المقابل نرى النزل و الملاهي الليلية تزخر بالرفاهية أما عن المهرجانات الصيفية فحدث و لا حرج ،هدر للمال لنشر الفساد و الرذيلة تحت عنوان نشر الثقافة و الفن الموعود. مليارات الدولارات ترمى كل سنة من أجل جلب مغن أو راقصة لتشجيع الانفتاح الثقافي !!! فعلينا كشعب إن نضحي بالغالي و النفيس من أجل تونس ، تونس التي يمتصون خيراتها و يستنزفونها من أجل عيون من ينعم بها و يعيش في ثورتها و نحن أهل البلد علينا أن نرضى بالضنك من أجل بناء "الوطن"!!"الوطن" المسلوب !!!

هل يعقل أن بلدا كتونس بهاته الخيرات التي وهبها الله عز وجل و كفاءة شبابها ، هذا البلد الذي يمثل قرية صغيرة أمام باقي الدول تعيش في خصاصة و حيرة و انسداد للأفق وغياب للحلول الجذرية ؟!!

ان المشكل يكمن في الحكومات المتعاقبة التي تتوالى بلا إدارة ولا إرادة سياسية فلا تملك عقلية جادة في التغيير، فمن الفكرة الكلية ينبثق النظام الذي يخلق التغيير المنشود فالمعالجات و الحلول و سبل الإنعتاق من التخلف و الجهل و التبعية موجود و محسوس و لكن المعدوم هو الإخلاص و التمسك بالهدي المنير.

اننا لا ننظر و لا نتحدث من فوق سجاد طائر فنحن بشر أتانا الله عز وجل سبيل الرشاد و رسم لنا طريق الحق و اوصانا الحبيب المصطفى بإتباع هديه و السير على خطاه فهو القدوة و الأسوة الحسنة "ولكم في رسول الله أسوة حسنة".

"فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ"

كتبته زينب بن رحومة

الدولة المدنية وتحديات الواقع

برز في الآونة الأخيرة مصطلح الدولة المدنية، وأصبح متداولاً في الأوساط السياسية في بلاد المسلمين وذلك بعد أن فقدت الديمقراطية بريقها ولمعانها من أذهان الناس، وانكشفت مخالفتها لعقيدة الإسلام العظيم، وأحكامه السمحة، حيث لم يستطع الغرب الكافر المستعمر، وعملاؤه في بلاد المسلمين، التسويق للفكر الديمقراطي، والترويج له، فجاؤوا بمصطلح الدولة المدنية من باب التضليل، فهي نظام الحكم الديمقراطي نفسه، والذي يعني حكم الشعب بما يريده الشعب كما يزعمون.

عرفت الدولة المدنية بأنها نظام سياسي مؤسسي يقوم على أساس المواطنة المتساوية وسيادة حكم القانون والمساواة بين جميع الأفراد في الحقوق والواجبات فيما عرف بالدولة القومية أو القطرية التي أسس لها مؤتمر ويستفاليا عام 1648 بعد حرب 30 عاما بين الكاثوليك والبروتستانت، ما أفرز واقعا حتم على دول أوروبا مجتمعة، التوافق على وجود حدود لكل دولة. هذا الأمر وإن بدا مقنعاً فهو يحمل فساده في ذاته، وذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: جعل التشريع للناس وليس لرب الناس، وهو أصل الفساد في أي مبدأ لا يقوم على الوحي، فالإنسان لا يصلح أن يكون مشرعاً لمحدودية فكره، فهو ناقص وعاجز ومحتاج.

الثاني: الالتزام بالقانون في المبدأ الرأسمالي للدولة المدنية أو الديمقراطية هو أنك إن أمنت الوقوع تحت طائلة القانون فإنك تفعل كل شيء، وما أخبار الفساد وجزيرة إبستين في الغرب الكافر، وما انكشف من فضائح الساسة والحكام، إلا دليل على ذلك. بينما يطبق الإسلام بدافع تقوى الفرد لله أولا، ثم سطوة المجتمع الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر، ثم بقوة الدولة وسلطانها.

الثالث: إنه لا تكاد توجد دولة على وجه الأرض إلا وفيها فئات من أعراق شتى، وأجناس مختلفة، وأديان متعددة، لم تفلح الدولة المدنية والديمقراطية في معالجة وجودهم في بقعة واحدة، وتعايش بعضهم مع بعض. وتحت زعم حماية العرقيات الصغيرة وضمان حقوقها ابتدعت فكرة التمثيل النسبي في الحياة السياسية مع ملاحظة الخصوصية لكل فئة.

إن أبرز التحديات التي تواجه الدولة المدنية في بلاد المسلمين:

أولا: موقفها من الدين حيث تمنع وجود أي تشريعات أوقوانين تنبثق من عقيدة الإسلام والله سبحانه يقول: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ ما يجعل المسلم يرفضها، فالإسلام دين ومنه الدولة وسائر أنظمة الحياة [وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ].

ثانيا: وجود أعراق وأجناس مختلفة في بلاد المسلمين وذلك في كل بلد كما يوجد في بعضها اختلافات مذهبية فكيف تعاطت الدولة المدنية مع هذا التحدي؟ ابتكر المفكر الهولندي آرنت ليبهارت ما يسمى بالديمقراطية التوافقية مقابل الديمقراطية التقليدية التي تعني حكم الأغلبية حيث يقول: (لا بد من التمثيل النسبي لمجتمع متعدد عرقيا دينيا مذهبيا لكل فئاته في الحكومة محاصصة مع حق النقض للأقليات) وكانت النتيجة ترهلاً في الجهاز الإداري والحكم، وفشل الحكومات بسبب وجود غير ذوي الكفاية في المناصب العليا للدولة، ومثال ذلك ما جرى في يوغسلافيا حيث انقسمت إلى سبع دول، وكذلك السودان انقسم إلى دولتين، وما زال حبل التمزيق على الجرار. بينما الإسلام يعمل على صهر الشعوب ويعالج قضايا الناس والمجتمع بوصفها قضايا إنسانية وليست قضايا عرق أو لون أو جنس أو دين، بتشريعات من الوحي وليست من هوى البشر.

ثالثاً: اعتماد التعددية السياسية باستثناء الأحزاب التي تقوم على أساس ديني في بلاد المسلمين قطعا سيوجد أحزاباً وجماعات إسلامية تقود إلى صراع مبدئي يهدد استقرار الحكم ويؤدي إلى فشل الحكومة المدنية ويفتح الطريق واسعا أمام العسكر للانقلاب على السلطة.

رابعاً: فكرة قسمة السلطة والثروة بين مكونات المجتمع يجعل ذلك الحكم كيكة يجب اقتسامها والثروة مغنماً يجب أن يناله السياسي، بينما الإسلام يعتبر الحكم مسؤولية وأمانة وإحسان رعاية، وقد جعلها الإسلام أحكاماً شرعية، فبين كيف تكتسب وكيف تقتسم بين الجميع،فلا يحل للحاكم منها شيء إلا ما يأخذه تعويضاً، وأن العمل السياسي عبادة لله وطاعة وليس عمالة وارتزاقاً.

خلاصة القول فإن الدعوة للدولة المدنية هي دعوة لإقصاء الإسلام وأنظمته عن الحياة واستبدال أحكام وضعية من عند البشر بشريعة الله سبحانه.

وعليه فإنه لا يجوز الحكم بها ولا الدعوة إليها، يقول الله تعالى: [فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ]، بل إن الفرض الواجب هو الدعوة لتحكيم شرع الله في دولة الخلافة دفعا للميتة الجاهلية التي حذر منها رسول الله ﷺ.

* رئيس لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في ولاية السودان

خبر وتعليق: توقف الإنارة الكهربائية ليست اكبر ما يعانيه التونسيون عند انقطاع التيار الكهربائي .

الخبر :

انطلقت شركة الكهرباء و الغاز منذ بداية شهر جويلية 2026 في قطع الكهرباء بصفة يومية عن أغلب المناطق في الجمهورية التونسية مع تفاوت في عدد الساعات التي قد تصل إلى اكثر من 24 ساعة

التعليق :

لقد امسيت الطاقة الكهربائية اليوم حاجة ضرورية جدا في حياة كل انسان ارتبطت بها حياتنا و لم تعد من الكماليات مثل الماضي الذي كانت فيه حياة الإنسان تعتمد بالاساس على وسائل بدائية كانت في ذلك الوقت تفي بالغرض إلى حد بعيد بغض النظر عما تتطلبه من جهد و وقت طالما هو متمرس على استعمالها و تكييفها و التعايش معها . أما اليوم فلم يعد هناك بيت يخلو من التيار الكهربائي الذي اصبح يستعمل في أغلب مناح الحياة و ليست الإنارة أهمها فهي تعتبر في مقام ثانوي و امرا يمكن حله باستعمال كشاف يدوي أو ضوء الهاتف او شمعة تقليدية ... بينما ما اصبح يمثل مشكلة كبيرة بالنسبة للناس هو ان انقطاع الكهرباء اصبح مرتبطا بانقطاع الاتصالات العادية أو الانترنت و تعطل العديد من المعاملات المالية في مراكز البريد أو البنوك الى جانب تعطل المعاملات التجارية التي تعتمد على التيار الكهربائي و تعطل آلات التكييف المنزلي خاصة في فترة الصيف حتى أن بعض ابواب المتاجر أو البيوت اصبحت تفتح باستعمال آلات كهربائية بالإضافة إلى نظام الحماية بالنسبة للمنازل أو بعض المؤسسات كلها تعتمد على الكهرباء ، و قد يصل الأمر الى ان انقطاع التيار الكهربائي قد يؤدي إلى وفاة انسان يعيش في المنزل على آلة الاكسجين التي تشتغل على التيار الكهربائي مثلما حدث في مدنين و جربة حيث توفي شخصان منذ أيام في هاتين المدينتين جراء انقطاع الكهرباء . و لسائل أن يسأل في هذا الإطار من هو المسؤول الاول عن هذه الانقطاعات المميتة هل هي الدولة ام الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز ؟ و هل أن الطاقة الكهربائية في بلادنا محدودة جدا و لا يمكنها استيعاب متطلبات جميع الناس حتى يؤدي الظغط العالي للاستهلاك إلى هذا التذبذب في التيار الكهربائي و الانقطاعات المتكرر ؟ ام ان الامر يعبر في الحقيقة عن إرادة معدومة و سياسة فاشلة في توزيع الثروة و احتكار غير قانوني لموارد الطاقة و عدم جدية في تمكين الناس من حقهم في التيار الكهربائي ؟ إن ما نعرفه جميعا هو ان الكهرباء ملك مشترك بين الناس و لا يجب ان تحتكره أي جهة سواء كانوا افراد أو دولة و ذلك مصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم : الناس شركاء في ثلاث الماء و الكلأ و النار » و ماهو معروف ايضا أن البلاد التونسية تتمتع بموارد طاقة كبيرة يمكنها من توفير كفايتها من التيار الكهربائي الذي يمكن ان يتمتع به كل من يعيش فيها بدون استثناء و يكفي ان تتوفر الارادة الحقيقية و السياسة الرشيدة و التوزيع العادل للثروة من قبل المسؤولين . مصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم : " كلكم راع و كلكم مسؤول عن رعيته ".

كتبته إسراء التركي

تتمة : تونس بين فكي الضغط الخارجي وصراع النخب... ألم يئن الأوان للعودة إلى مشروع الأمة ؟

وتفتتت المرجعيات، وبات أي حراك مستقبلي فصائلياً وجزئياً، لا ثورياً شاملاً. ومع ذلك، فإن التدخل الخارجي لم يعد مجرد مؤامرة، بل أصبح بنية هيكلية ثابتة: اقتصادياً عبر ارتهان المنطقة لصندوق النقد والغاز والتمويلات الخارجية، وأمنياً عبر الانتشار العسكري الروسي والأمريكي وتوابعه، وإعلامياً عبر تمويل منظمات المجتمع المدني وحروب المعلومات. وهكذا، كسب التدخل الخارجي أشواطاً نوعية، إذ صار قادراً على توجيه الأنظمة وإدارة أزماتها، وإن لم يحسم المعركة نهائياً بعد.

اللوم لا يُلقى على الخارج : حين يكون تفريط الحصون داخليًا

في البدء كانت الثورة واضحة المعالم: يدٌ مُدّت لتقبض على جذور الاستبداد، وفمٌ صرخ بوجه العلمانية الفاشلة التي أورثها المستعمر كفناً على أكفان. لكن الأيدي التي نهضت بالشعارات رعشت حين وُضعت على مفاصل الدولة، فتحطمت الرؤى وتشظت النخب، وصارت البلاد ساحة لتجاذبات خارجية. واليوم، ونحن نقرأ من تصريحات لندن إلى غرف روما، ومن صراعات المرزوقي إلى سجون الغنوشي ، ومن انقطاع الكهرباء إلى وعود الصندوق، ندرك أن اللوم لا يمكن أن يُلقى كله على "الخارج" المخطط والممول، بل على "الداخل" الذي فرّط في حصونه، وجعل من الخلافات عنواناً له، ومن التبعية منهجاً، ومن العجلة والارتعاش صفةً.

إن حزب التحرير، الرائد الذي لا يكذب أهله، كشف للأمة منذ بدايات الثورة حقيقة المستعمر المتحكم في المشهد وفضح بالتفصيل أحابيله الفكرية والسياسية، وحذّر أبناء الأمّة من مغبة الوقوع في معارك جانبية وصراعات انتخابية تصرفنا عن قضيتنا المركزية المتمثلة في العمل لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة ، الدولة المفروض إقامتها على جميع المسلمين والتي تمتلك الرؤيا الإستراتيجية والمشروع الحضاري، القادرة على قلع الاستعمار بجميع مستوطناته الفكرية والسياسية والقانونية، و بناء مشروع نهضوي حقيقي وعادل ، يستثمر الثروة في التنمية، والطاقة في التصنيع، ويحقق السيادة الذاتية لا السيادة القائمة على استجداء الضمانات من الدول الاستعمارية.

فالأمم لا تُبنى بخطابات المؤامرة، ولا بسيناريوهات التغيير المفروضة، بل برؤية مبدئية وإرادة ذاتية، وقادة يرون في كرسي الحكم أمانة لا مغنماً، وفي الشعب نبضاً لا قواعد انتخابية. فإن فعلنا ذلك، كانت تونس والأمَّة جميعا على موعد مع فجر جديد يطوي السنون العجاف، ويعيد للمنطقة قيادتها التاريخية حين كانت تعتمد على ربها ثم على سواعد أبنائها، لا على طاولات المفاوضات الخارجية.

بقلم أ ياسين بن يحيى

تتمة : بين مسئول الباجي الكبير، وغرف المرزوقي الخارجية، ماذا أخفى عنا بقية رؤساء، حكمونا؟؟

إن خطر التمادي في السكوت عن مثل هذا "الإقرار" التي يثبته الرسميون، حين يخدم مصالحهم الشخصية، والذي يعمل المخلصون لله ولرسوله وللمؤمنين على توعية الأمة على حقيقته، والتي ينأى الوسط السياسي، حكماً ومعارضة، عن الزج بنفسه في زواريبها لمن أحطّ أنواع التضليل التي تمارس على الناس، وصدق الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله-،حين قال : "إذا سكت العالم تقية وتكلم الجاهل بجهله، فمتى يظهر الحق؟!"

كل العجب من برودة دم من يتحدث، بكل تلك الفجاجة، عن إعداد الدوائر الغربية الاستعمارية لمرحلة آتية من حياتنا، أو تذكر أمامه ولا يغضب. من أي طين جبلت تلك الجلود حتى تخاطب الناس بهذا البرود. وأي لباس يسع المرء حين يتزيّى بلبوس الواعظ الحريص على مصلحة الناس ثم يدعوهم للاطمئنان إلى سلامة اختيار الغرب لهم، .... وأعجب العجب أنهم ينعون على من لا ينتخب، عصفورهم النادر، "جحودهم وخيانتهم" لمصلحة البلاد؟

إلا أن العجب يزول حين يدرك المرء مرجعية الفكر السياسي التاريخية لهذه التبعية التي نرزح تحتها والتي تعود إلى بدايات القرن التاسع عشر، حين أحكم قناصل الدول الأوروبية، وتجارهم، ومستشرقوهم، ومبشروهم، قبضتهم على مفاصل حيتنا الفكرية والسياسية، حتى فقدنا إرادتنا وانتزع منا قرارنا، فباتت "نخبنا" تطمئن للدوائر الغربية، وهي تعدّ لرئيس تونس القادم، فما هي الدوائر التي جاءت بمن حكمنا يوما؟

أما ونحن نرى هذه "النخب" تعدنا وتمنّينا بالنهوض وقد وطّنت النفس على رعاية فكر المستعمر بيننا، وترسيخ نظرته للحياة فينا، فإن الوعي على خطرها وخطر سعيها الضالّ ليحتم على الجميع إدراك أن رأس الامر اليوم هو العمل على التحرر الحقيقي من الهيمنة الخارجية، وأن يُتَّخذ هذا الهدف قضية إجماع، وأن المفهوم الحقيقي للخيانة هو الدعوة للركون مكر المستعمر، بدعوى ضرورة التعامل بين الدول، فالتعامل بين الدول له ضوابطه وأركانه تحدّده نوع العلاقة القائمة، ولا ينكرها إلا سفيه. فتعيين من يحكمنا تضبطه نظرتنا للحياة وموقفنا منها، وتحدده أحكام رب العالمين سبحانه وتعالى، فلننظر غدا من ننتخب.

تتمة : كفاكم، باللّهِ، دجلاً وافتراءً!

إن المفارقة المخزية تكمن في أن تركيا اليوم تمتلك جيشاً يُصنّف في المرتبة الرابعة عالمياً من حيث القوة والجاهزية، ولقد أثبت التاريخ عبر العصور أن الجندي التركي يمتلك بأساً شديداً وعناصر قتالية صلبة لا تُهزم إذا ما أُطلق لها العنان في سبيل الله. لقد كان بمقدور هذا النظام أن يدخل التاريخ من أوسع أبوابه لو سخّر هذه القوة الضاربة لنصرة المستضعفين وقلب موازين الصراع، وإعادة هيبة المسلمين. لكنه آثر دور التواطؤ والتقاعس، مبرراً خذلانه بالتوازنات الدولية والمصالح الاقتصادية. وصدق الله إذ يقول في سننه: [وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ]؛ فحاشا لله العلي القدير أن يشرّف بأعمال التحرير العظيمة نفساً رضيت بالدنية، أو أن يجعل نصرته على يد من خطبوا ودّ أمريكا والغرب رغبةً في رضاهم.

شتان بين هذا الهوان وبين مواقف العزّ في دولة الخلافة؛ ورحم الله السلطان المجاهد عبد الحميد الثاني، الذي كان يضع مصالح المسلمين و عقيدتهم فوق كل اعتبار، ولم يأبه يوماً لرضا القوى الغربية. هو الذي سطر الموقف التاريخي الخالد في رسالته لـهرتزل حين قال: "إن عمل المِشرط في بدني لأهون عليّ من أن أرى فلسطين قد بُترت من دولة الخلافة".

ولقد تلخصت سنن القوة والسيادة الحقيقية في مقولة المستشار الألماني أوتو فون بسمارك: «المعاهدات والوعود الدولية لا قيمة لها ما لم تكن مدعومة بالحراب وقوة السلاح»، وهؤلاء يملكون السلاح لكنهم كبّلوه بإملاءات السفارات الغربية.

يا أيها المسلمون إنه والله لا خلاص لنا، ولا حل لآلامنا ومآسينا المتكررة، إلا ببيعة لخليفة شهم، حاكم مخلص يقود جيوش الأشاوس من ورائه، لا يهاب في الله لومة لائم، ولا يخشى غرباً مستعمراً ولا كافراً مستكبراً. خليفةٍ ينفر بجحافل التوحيد ليدك عروش الطغاة والظالمين، ويعيد للأمة عزها المفقود تحت ظلال دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة. وإن هذا الفجر لقادم لا محالة، وما ذلك على الله بعزيز

بقلم:خديجة صالح

تغير في المناخ بشأن العلاقات بين أمريكا وأوروبا

في 6 جويلية 2026، أصدر بيان صحفي من الحكومة البريطانية مقالاً مهماً لوزيرة الخارجية إيفيت كوبر بعنوان: "مكانة بريطانيا في النظام العالمي الجديد"، قالت فيه: "إن الجغرافيا السياسية تتغير أيضاً. فالولايات المتحدة تتراجع عن دورها التقليدي كضامن للأمن العالمي، وبينما بدأت أوروبا، بما في ذلك بريطانيا، في التقدم، إلا أنه يتعين علينا أن نفعل المزيد بأنفسنا. قد لا نكون قوة عسكرية أو اقتصادية عظمى، لكن يمكننا أن نكون قوة جامعة - الدولة التي تجمع الآخرين وترسم طريقاً جماعياً للمضي قدماً".

يعكس مقال وزيرة خارجية بريطانيا الأجواء السائدة في الوسط السياسي الأوروبي الأوسع، والذي يركز بشدة على تأثير التغير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه النظام العالمي. وهو تغير مهم بعد عقود طويلة، يثير التساؤلات حول المبادئ والمواقف الراسخة داخل أوروبا. لقد مرت العلاقات بين أوروبا وأمريكا بالفعل بمراحل متعددة.

كانت أمريكا بعيدة عن أوروبا في بدايات تاريخها، بعد أن تمردت على احتلالها للأمريكيتين وطردت نفوذها من بعض المناطق، أو على الأقل قلصته، باستخدام استراتيجيات مثل مبدأ مونرو.

ثم خرجت أمريكا بشكل دراماتيكي من عزلتها خلال الحرب العالمية الثانية، حيث أدركت قوتها النسبية مقارنة بأوروبا المنهكة بالحرب داخل أراضيها. وبعد الحرب العالمية الثانية، استغلت أمريكا الفرصة عبر تطوير الاعتماد الاقتصادي من خلال خطة مارشال، والاعتماد العسكري عبر حلف الناتو. وأثبتت نفسها كقوة مهيمنة ضمن نظام عالمي متعدد الأقطاب، تدعمه مؤسسات متعددة الأطراف.

ومع مواجهة تحد قوية من الاتحاد السوفيتي، عملت أمريكا على طرد النفوذ الأوروبي من مستعمراته السابقة في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، مع تقديم نفسها كقائدة للعالم الحر. ثم استغلت المنصة الأوروبية لإضعاف روسيا تدريجياً، رغم حالة الانفراج النشطة بين واشنطن وموسكو خلال فترة كينيدي ونظيره خروتشوف.

بلغت أمريكا ذروة هيمنتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبدأت تقود أوروبا بشكل غير مسبوق، وتوجهها في مشاريعها، بما في ذلك حملاتها في البلاد الإسلامية. وفي الوقت نفسه، وسعت بشكل عدواني إزاحة النفوذ الأوروبي، وأزالت تأثيره السياسي في بلاد إسلامية رئيسية مثل باكستان ومصر.

لكن أمريكا توسعت بشكل مفرط في حروبها ضد الأمة الإسلامية، وتضررت من المقاومة القوية. إضافة إلى ذلك، بدأت مظاهر التدهور الاقتصادي تظهر داخل الدولة الأمريكية، نتيجة جشع النخبة الرأسمالية الطفيلية، ضمن أزمة داخلية تفاقمت بسبب الانقسامات داخل الدولة العميقة، نتيجة الصراع بين الجمهوريين والديمقراطيين.

وأدركت أمريكا ضعفها، مع تحذيرات من مفكريها بشأن تراجعها، فسعت إلى الحفاظ على تفوقها في النظام العالمي متعدد الأقطاب رغم تراجع قدراتها، من خلال إشعال الصراعات بين القوى الكبرى المتنافسة وحولها. ومن أبرز هذه الأساليب استفزاز الدب الروسي، وإشعال الحرب بين أوكرانيا وروسيا، ما أضر بأوروبا بشكل حتمي. ويظهر ضعف التفكير السياسي الأوروبي في فشله في إنهاء النزاع سريعاً عبر الضغط على أوكرانيا، بل ارتكب خطأً فادحاً بالانحياز لها، ما أطال أمد الحرب المدمرة داخل مجاله. وفي عهد بايدن، استمرت الصراعات في الاشتعال لإضعاف المنافسين.

ومع قدوم ترامب، برزت محاولة إعادة تشكيل النظام العالمي نحو أحادية قطبية. واستمر تحفيز الصراعات لإضعاف المنافسين، مع تحميلهم أعباء نتائج انسحاب أمريكا المفاجئ من ٦٦ مؤسسة متعددة الأطراف. وتسعى أمريكا الآن إلى قيادة العالم مع تحميل الآخرين التكاليف. وهي تقبل بأن التحالفات والمؤسسات الإقليمية ستقوى وتظهر أخرى جديدة، لكنها واثقة من قدرتها على فرض نظامها العالمي بسبب محدودية قدرات هذه الكيانات.

تجد أوروبا نفسها الآن متروكة وتكافح لإيجاد موطئ قدم لها، خاصة في المجالات العسكرية والأمنية. وبعد إنهاكها من آثار حرب روسيا-أوكرانيا وتداعيات جائحة كوفيد-19، تبدو أوروبا غير مستقرة. كما ضعف تفكيرها السياسي نتيجة عقود من الاعتماد على الولايات المتحدة. ومن بين القوى الأوروبية، تحاول بريطانيا الاستيقاظ من اعتمادها الخاطئ على أمريكا، مستفيدة من خبرتها التاريخية في المناورة، في محاولة لقيادة أوروبا نحو مسار جديد قد يتقاطع مع مصالح أمريكا أو لا. لكن بريطانيا لم تعد القوة التي كانت عليها، ويعكس تصريح وزيرة خارجيتها هذا الوعي. وفوق ذلك، تعاني أوروبا من صراعات تاريخية عميقة تجعل وحدتها الكاملة أمراً صعب التحقيق.

وبشكل عام، فإن الله سبحانه وتعالى يغير موازين العالم، بما في ذلك أحد أهم ملامح الجغرافيا السياسية منذ الحرب العالمية الثانية، وهو قوة العلاقة بين أمريكا وأوروبا. ولهذا الأمر آثار كبيرة على الجيل الحالي من المسلمين. فبالنسبة لأمريكا، يجب على الأمة أن تتصدى لمصالحها، وتكشف مخططاتها، وتزيل نفوذها. أما أوروبا عموماً، وبريطانيا خصوصاً، فعلى الأمة أن تبقي الأبواب مغلقة أمامها، وألا تنخدع بوعودها. فأوروبا لا تقل ضرراً عن أمريكا، ولا هي أقل عداء لدين الإسلام. وعليه، يجب على العلماء وحملة الدعوة أن يكونوا يقظين تجاه زيارات الأوروبيين والأمريكيين إلى بلاد المسلمين، وأن يكشفوا خططهم. كما يجب على أبناءالأمة الواعين استغلال الفرص الناتجة عن ضعف العلاقات بين أوروبا وأمريكا لتشكيل قوة كبرى جديدة تحت هدي شريعة الله سبحانه وتعالى.

جريدة الراية

جويلية 2026 صيف تونس الحارق الفاضح

تواجه المنظومة الطاقية في تونس أزمة خانقة وغير مسبوقة إثر موجة الحر الشديدة التي دفعت درجات الحرارة لملامسة عتبة 50 درجة مئوية، مما تسبب في انقطاعات دورية ومتكررة للتيار الكهربائي شلت المرافق الحيوية وأثارت غضباً شعبياً عارماً وغليانا في الشارع و سخطا على التبريرات ورغم أن الاختلالات الهيكلية للقطاع ممتدة لسنوات، إلا أن غياب الاستباق والاستراتيجيات الواضحة عمّق المعاناة الحالية، إضافة إلى جدلية الانقطاع الانتقائي بين التجمعات السكنية والمحافل الثقافية في تركيز لا لبس فيه على اعتماد سياسة " توزيع الفقر الطاقي" بدلا عن " العدالة الطاقية ".

أزمة الكهرباء تعري تسويف الحلول

و بالفعل تعيش تونس منذ منتصف شهر جويلية 2026 على وقع اضطرابات حادة في التزويد بالطاقة الكهربائية. ولم يعد الانقطاع مجرد عطل عابر، بل تحول إلى كابوس يومي يمتد بين 4 إلى 6 ساعات متواصلة في عدة ولايات. أدى هذا الوضع إلى تلف بضائع التجار، وتوقف المعامل الاقتصادية، بل وسجلت مصادر إعلامية وفاة ٥ أشخاص بسبب توقف أجهزة الأكسجين الاصطناعي في بيوتهم. بينما ترجع الشركة التونسية للكهرباء والغاز هذه الخطوة إلى آلية "القطع الدوري المبرمج" (Délestage) لحماية الشبكة الوطنية من انهيار كامل (بلاك آوت)، يرى الخبراء والمواطنون أن الأزمة تعكس فشلاً هيكلياً مزمناً وتأجيلاً مستمراً للإصلاحات.

الأزمة في أرقام : فجوة حادة بين الإنتاج والذروة

تكشف الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن المرصد الوطني للطاقة والمناجم عمق المعضلة ورداءة التخطيط الاستباقي :

عجز الميزان الطاقي: يستحوذ عجز قطاع الطاقة وحده على نحو 6.8 مليار دينار من إجمالي العجز التجاري للبلاد البالغ 12.6 مليار دينار.

التبعية الخارجية للغاز: ترتبط تونس بتبعية طاقية خانقة للغاز الجزائري بنسبة تقارب 62٪ لتشغيل محطات التوليد. وأي عطب تقني في منشآت الجوار (مثل عطب منشأة سيدي عقبة الأخير) يسقط الشبكة التونسية مباشرة في فخ العجز. «و منشأة سيدي عقبة» تشير في الغالب إلى المنشأة الكهربائية الحيوية (محطة التحويل المركزية) الواقعة في مدينة سيدي عقبة بولاية بسكرة في الجزائر. اكتسبت هذه المنشأة أهمية بالغة إثر تعرضها لعطل تقني؛ نتيجة الاستهلاك القياسي للطاقة بسبب موجات الحر الشديدة، مما أدى حينها إلى اضطراب في تزويد عدة ولايات جزائرية بالكهرباء وانخفاض إمدادات الطاقة المتبادلة مع تونس. وقد تم التحكم في هذا العطب التقني وإعادة تشغيل الشبكة تدريجياً حسب وكالة الأنباء الجزائرية و لكن أزمة الكهرباء في تونس ما زالت قائمة.

انفجار الطلب الصيفي: تشير التقديرات إلى أن تونس سجلت ذروة استهلاك قياسية ناهزت 5000 ميغاوات بفعل الاستعمال المتزامن لأجهزة التكييف، متجاوزة بكثير معدلات السنوات الماضية (التي بلغت 4.8 جيغاواط)

ضعف بديل الطاقة المتجددة: رغم الشعارات المرفوعة، لا تساهم الطاقات المتجددة سوى بنسبة 9٪ فقط من إجمالي الإنتاج الوطني، مع غياب شبه تام لمنظومات تخزين البطاريات العملاقة.

غياب التحضير وسياسة التسويف المزمنة

يرى أساتذة الاقتصاد وخبراء الطاقة أن أزمة الكهرباء ليست وليدة صيف 2026، بل هي نتاج تراكمي لقرارات أجّلت على مدى أكثر من عقد. وحذرت تقارير دولية ومحلية لسنوات من أن الشبكة التونسية بحاجة إلى بناء محطة توليد جديدة بقدرة 400 ميغاوات كل سنتين إلى ثلاث سنوات للاستجابة للنمو الطبيعي للطلب. لكن بدلاً من ضخ استثمارات ضخمة لتحديث الشبكة المتهالكة وإيجاد حلول جذرية تنقذ المنظومة، اكتفت الحكومات المتعاقبة بالحلول الترقيعية والمسكنات. ووصف اقتصاديون إجراءات القطع الدوري الحالية بأنها "تجسيد لسياسة توزيع الفقر بالتساوي عوضاً عن توزيع الثروة وتأمين الخدمات".

انتقائية الانقطاعات : قرطاج يغني والأحياء الشعبية تغرق في الظلام

أكثر ما يؤجج غضب التونسيين في هذه الأزمة هو الطابع الإنقائي والتمييزي لعمليات قطع التيار. فبينما تقبع مناطق مأهولة ومكتظة مثل أحياء "حي التضامن"، و"منوبة"، و"فوشانة" تحت رحمة الظلام والحرارة الخانقة لساعات طوال دون إعلام مسبق، بدت مناطق وأحداث أخرى "محصنة" تماماً ضد تذبذب الطاقة. ولعل المفارقة الصارخة التي تناقلتها منصات التواصل الاجتماعي بمرارة، هي استمرار التزويد الكامل وبلا انقطاع لـ "مسرح قرطاج الأثري" بمناسبة المهرجان الدولي؛ حيث أقيمت حفلة الفنان "نوردو" (Nordo) وسط منظومة إنارة ومؤثرات بصرية ضخمة تستهلك طاقة هائلة، في نفس اللحظة التي كانت عائلات في أحياء مجاورة تعجز عن تشغيل مروحة صغيرة لتبريد أطفالها أو حماية أدويتها من التلف. هذا التباين دفع الرأي العام إلى التساؤل عن معايير "العدالة الطاقية"، وعن سبب حماية قطاعات الترفيه على حساب صون حق المواطن الأساسي في الصحة، والعيش الكريم، والوصول إلى المرفق العام بانتظام.

تداعيات سياسية وقضائية : الدولة هي الخصم و الحكم

لم تمر الأزمة مرور الكرام على الصعيد السياسي؛ حيث واجهت السلطة انتقادات لاذعة لغياب الشفافية والتواصل الرسمي الناجع. وأخيرا تدخل الرئيس قيس سعيد معتبراً أن حدوث الانقطاعات المتزامنة وفي أوقات معينة أمر "غير طبيعي"، مما تلاه تحرك قضائي لفتح تحقيقات عاجلة من قبل النيابة العمومية لتحديد المسؤوليات والتقصير داخل أروقة المشرفين على القطاع. ففي ظلّ تزايد الشكاوى، أفادت إذاعة "موزاييك"، نقلاً عن مصدر مطلع، بأن النيابات العمومية في عدد من المحاكم، بدأت فتح تحقيق قضائي عاجل بشأن ملابسات الانقطاعات المطولة للتيار الكهربائي، مع الاستماع إلى المسؤولين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفق ما ستخلص إليه التحقيقات. كما طالب نواب البرلمان بعقد جلسة عامة طارئة لمساءلة وزارة الصناعة والطاقة حول واقع الاستثمارات والجاهزية الغائبة لموسم الذروة.

وكلّ هذا يدلّ على خطّة احتواء الأوضاع التي تسعى إليها الحكومة لضمان التقليل من ضغط الشارع بسبب غياب الماء و الكهرباء و عدم الجديّة في اتخاذ القرارات وغياب الحلول المضبوطة والعملية للخروج من حالة من الأزمة. الأزمة التي هي من صنع الدولة و نتيجة لتوجّهاتها الخاطئة ، فمحاولتها الأخيرة في الصاق التهم الجزاف بأفراد و مسؤولين على مستوى وزارة الصناعة أو شركة الستاغ مكشوفة و مفضوحة، و على العكس فإنّ هناك أخطارا حقيقية محدقة تتهدّد مصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز في موضوع خوصصتها و هناك عقبات تقنية عديدة وتهالك الشبكة و عدم جاهزيتها لنقل الكهرباء أو لاستيعاب كميات كبيرة ومتذبذبة من الطاقة ، فإنّ كلّ هذا كان مقصودا و تحت سمع و بصر الدولة و بتخطيط منها.

عود على بدء

إنّ الإسلام جعل الثروات الباطنيّة من كهرباء و ماء وغاز وبترول وفسفاط ومعادن وغيرها ملكيّة عامّة لجميع المسلمين وفق ما جاء في خطاب رسول اللّه: «الناس شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار» وغيره من النصوص الشرعية، ولم يجعل للخليفة حقّ تمليك رقبة الملكية العامة فمنع بذلك أن يسطوَ أحد كائنا من كان على أموال النّاس التي جعلها اللّه لهم خالصة، فضلا عن أن تُعطى امتيازات لشركات النّهب الاستعماريّة ويحرم منها أهلنا.

إن غرق سفينة تونس اليوم، سببه الرئيسي خضوع قادة هذه السفينة إلى نصائح وتوجيهات قادة الإجرام الرأسمالي ورموز الاستعمار الجديد الذي يجعل من الماء و الكهرباء سلعة تباع و تشترى و أنّ الدولة تضارب فيهما لتحقيق الأرباح و ليستا من المنافع و المرافق العامة التي يتمّ بواسطتهما رعاية شؤون النّاس على الوجه الأكمل و الأفضل وهذه أحكام شرعية واجبة الإتباع و لا مناص من اعتمادها في الشريعة الإسلامية .

فلا سبيل للخلاص إلا بتبني الإسلام كاملا فكرة وطريقة، عقيدة ونظاما، فهو أساس للتغيير الجذري وإقامة الحكم الرشيد، وهو السبيل لنهضة فكرية واقتصادية وحضارية حقيقية، فالبدار البدار قبل الفوات ، فإن الخلافة سبيل النجاة.

بقلم أ.محمد زروق

لايزال بالمعتقل بعيدا عن اهله وأحبابه لأجل مقالة كتبها نصرة لغزة. إذا لم تجد عدلاً في محكمة الدنيا فارفع ملفك لمحكمة الآخرة فإن الشهود ملائكة، والدعوى محفوظة، والقاضي أحكم الحاكمين

عودة الدفء بين الجزائر ومالي...

حسابات جيوسياسية تعيد رسم المشهد في الساحل

لم يكن إعلان الجزائر ومالي إعادة فتح المجال الجوي وتبادل السفراء مجرد إجراء دبلوماسي ينهي أزمة استمرت منذ حادثة إسقاط الطائرة المسيّرة المالية في أبريل 2025، بل يمثل مؤشراً على تحوّل أوسع في معادلات منطقة الساحل، حيث تتقدم البراغماتية على منطق القطيعة، وتفرض المتغيرات الأمنية والاقتصادية والدولية إعادة ترتيب الأولويات.

فبعد مرحلة من التوتر الحاد، اختار الطرفان إعادة قنوات التواصل، في وقت تشهد فيه منطقة الساحل إعادة تشكيل لموازين النفوذ، وسط تراجع الحضور الغربي، وتصاعد أدوار قوى دولية وإقليمية جديدة، واحتدام المنافسة على طرق التجارة والطاقة والممرات الاستراتيجية.

المصالحة الأمنية... ضرورة فرضتها تحديات الساحل

يصعب فهم هذا التقارب بعيداً عن الواقع الأمني المتدهور في منطقة الساحل، فالجزائر، التي تمتلك حدوداً شاسعة مع مالي والنيجر وليبيا، تنظر إلى استقرار الجنوب باعتباره امتداداً لأمنها القومي، بينما تدرك باماكو أن التعاون مع الجزائر يبقى عاملاً مهماً في إدارة الملفات الحدودية، مهما استمرت الخلافات السياسية حول اتفاق الجزائر لعام 2015 ومستقبل إقليم أزواد. ومن هذا المنطلق، تبدو إعادة العلاقات أقرب إلى إدارة للخلافات منها إلى تسوية نهائية لها، إذ ما تزال القضايا الجوهرية قائمة، لكن الطرفين اختارا إعادة الحوار بدلاً من ترك الفراغ الأمني يتسع في منطقة أصبحت إحدى أكثر بؤر عدم الاستقرار في القارة الإفريقية.

تنافس النفوذ ومشاريع الطاقة... الحسابات الاستراتيجية خلف المصالحة

إلى جانب الاعتبارات الأمنية، تبرز مجموعة من الحسابات الجيوسياسية التي تجعل توقيت هذه المصالحة ذا دلالة خاصة. فالجزائر تدرك أن منطقة الساحل أصبحت ساحة تنافس إقليمي ودولي، وأن استمرار القطيعة مع مالي قد يمنح قوى أخرى مساحة أوسع لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي. وفي هذا السياق، يبرز الحضور المغربي المتنامي في غرب إفريقيا من خلال الاستثمارات والقطاع المصرفي والتعاون الاقتصادي، إضافة إلى مبادرة تمكين دول الساحل من منفذ على المحيط الأطلسي. كما أن مشاريع الطاقة الكبرى تضفي بعداً إضافياً على المشهد. فالجزائر تراهن منذ سنوات على مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء الذي يربط نيجيريا بالجزائر وصولاً إلى أوروبا، في مقابل مشروع منافس يربط نيجيريا بالمغرب عبر الساحل الأطلسي. ورغم أن الأراضي المالية ليست جزءاً من المسار المباشر للأنبوب الجزائري، فإن استقرار منطقة الساحل وتعزيز العلاقات مع دولها يسهمان في توفير بيئة إقليمية أكثر ملاءمة لإنجاز مشاريع الربط الطاقي والبنية التحتية.

وفي الوقت نفسه، تبقى قضية الصحراء الغربية أحد الثوابت في السياسة الخارجية الجزائرية، وهو ما يجعل الحفاظ على شبكة علاقات قوية مع دول الساحل جزءاً من رؤية أوسع لتثبيت النفوذ الإقليمي، دون أن يعني ذلك أن هذا الملف كان السبب المباشر للمصالحة، بل أحد العناصر التي تدخل ضمن الحسابات الاستراتيجية بعيدة المدى.

خاتمة

إن عودة العلاقات بين الجزائر ومالي تعكس إدراكاً متزايداً بأن مرحلة الاستقطاب الحاد في الساحل لم تعد قابلة للاستمرار في ظل تعقّد التحديات الأمنية والاقتصادية وتعدد الفاعلين الدوليين. فالمنطقة تشهد اليوم انتقالاً من سياسة المواجهة إلى سياسة إدارة التوازنات، حيث تتداخل اعتبارات الأمن والطاقة والنفوذ الإقليمي في رسم القرارات السياسية، في وقت تستمر فيه المنافسة بين المشاريع الإقليمية الكبرى، سواء في مجال الطاقة أو طرق التجارة أو النفوذ السياسي، وهي منافسة ستظل أحد أبرز العوامل المؤثرة في مستقبل منطقة الساحل وشمال إفريقيا خلال السنوات المقبلة.

مصدر الخبر الأساسي: الوثيقة المرفقة، نقلاً عن وكالة Associated Press (AP).

اسماعيل بالرجب

تتمة :إبراهيم تراوري: استعراض للقوة أم تزلف للصهاينة؟

ثم إن أفريقيا ليست قارة بلا ذاكرة، وليست أرضًا بلا جراح. ومن يحاول أن يروي تاريخها مبتورًا كمن يمزق صفحات من كتاب ثم يدّعي أنه قرأ القصة كاملة. فهذه القارة التي عانت من قرون الاستعباد وتجارة الرقيق عبر الأطلسي، حيث اقتيد الملايين من أبنائها في سفن الموت الأوروبية، لا تحتاج إلى دروس في المسؤولية الأخلاقية من خطاب يتجاهل الجرائم التاريخية الكبرى التي صنعت جزءًا من مآسيها الحديثة.

لقد كانت أفريقيا ضحية سلاسل من الحديد، ثم سلاسل من النفوذ، ثم سلاسل من التبعية الاقتصادية والسياسية. ولذلك فإن اختزال أزمات القارة في الدين أو في هوية المسلمين ليس سوى هروب من مواجهة الأسئلة الأكثر إزعاجًا: من نهب الثروات؟ من رسم الحدود التي مزقت المجتمعات؟ من ترك دولًا ضعيفة تتقاذفها الصراعات والمصالح الأجنبية ؟ أليس هو الغرب الكافر المستعمر الذي أعلن الحرب الصليبية على الإسلام والمسلمين، فأسقط الخلافة وحارب عودتها؟

إن الإسلام في أفريقيا ليس وافدًا طارئًا ولا جسمًا غريبًا يحتاج إلى شهادة قبول من أحد. لقد كان جزءًا من تاريخ القارة وثقافتها ومدنها العلمية، ومن ذاكرة شعوبها التي عرفت العلماء والقضاة والرحالة قبل أن تعرف كثيرًا من الخرائط التي رسمتها القوى الاستعمارية.

والأكثر إثارة للتساؤل أن يأتي هذا الخطاب في الوقت الذي تحافظ فيه حكومة تراوري على علاقات دبلوماسية مع كيان يهود. وهنا تبرز مفارقة سياسية صارخة: خطاب شديد القسوة تجاه قضايا مرتبطة بالإسلام والعرب، يقابله استمرار في علاقة رسمية مع كيان معاد للإسلام والمسلمين ويعربد في المنطقة بدعم من أمريكا.

وهنا لا بد أن نلفت الانتباه إلى أن فتح مواجهة داخلية واسعة مع مؤسسات وشخصيات إسلامية، قد تزامن مع استقبال رئيس المرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو النقيب إبراهيم تراوري للسفير الإسرائيلي الجديد سيمون سيروسي، وهذا التعيين المدروس لسفير الكيان يكشف تقاطعا متزايدا بين حاجة واغادوغو إلى شريك أمني جديد، وسعي كيان يهود إلى توسيع نفوذه داخل منطقة الساحل الأفريقي، حيث كانت لجنة التعيينات في وزارة الخارجية الإسرائيلية قد اختارت سيمون سيروسي سفيرا لدى أربع دول أفريقية هي كوت ديفوار (ساحل العاج) وبوركينا فاسو والبينين والتوغو، وهنا تتضح الصورة أكثر من خلال التوقيت السياسي لهذه التصريحات المتزلفة لكيان يهود.

وهكذا يسقط القناع عن حاكم جديد، لا يخجل من خيانة شعبه وأمته ودينه، بحثا عن شرعية خارجية عبر تحويل الإسلام إلى متهم دائم وتقديم جزء من هوية الأمة وتاريخها المجيد قربانًا على مذبح السياسة الدولية، ليلتحق بقافلة المطبعين الذي تسربلوا بالخزي والعار وباعوا دينهم بدنياهم بل بدنيا غيرهم.

قال تعالى: (وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ).

بقلم م.وسام الأطرش

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
M . I . P.